مجلة كلية الدعوة الإسلامية

مَجَلّةٌ - إِسْلَامِيَّةٌ - ثَقَافِيَّةٌ - جَامِعَةٌ - مُحْكَمَةٌ

تَصْدُرُ سَنَوِيًّا عَنْ

كُلِّيَّةِ الدَّعْوَةِ الإِسْلَامِيَّةِ

العددان الثالث والثلاثون والرابع والثلاثون

لسنة 1441 – 1442 هجرية الموافق: 2019 – 2020 ميلادية

الخلاف في العطف على التوهّم

العطف بالرفع على اسم (إنَّ) قبل استكمال الخبر أنموذجًا

د. صالح محمد الشريف
قسم اللغة العربية، كلية الآداب
جامعة طرابلس- ليبيا

المقدّمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الكريم وعلى آله وصحبه ومن انتهج نهجه واتّبع خطاه إلى يوم الدين.

أمّا بعد؛

فقد ورد في مواضع كثيرة ومختلفة من الكتب النحوية ما يطلق عليه النحاة «العطف على التوهّم»، وهو من بين الموضوعات التي دار الخلاف حولها بين النحاة؛ حيث قال به بعضهم، وأنكره بعضهم الآخر.

وقد وقع هذا النوع من العطف على رأي من قال به في علامات الإعراب الأربعة: الرفع، والنصب، والجرّ، والجزم.

فالرفع في نحو قول بشر بن خازم: (وافر)

وَإِلاَّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ[1]

حيث عطف الشاعر ضمير الرفع «أنتم» علىٰ ضمير النصب «نا» في قوله: ««أنَّا»، وعلىٰ هذا «وجب أن يقول «وإياكم»»[2]، وقد عدّ بعض النحاة هذا النوع من الأساليب من باب العطف علىٰ التوهّم؛ وبالأخصّ إذا لم تظهر علامة الإعراب علىٰ اسم «أنَّ» كما هو حاصل في الشاهد المذكور.

والنصب في نحو قوله تعالىٰ: ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾[3]؛ حيث ذهب البعض إلىٰ أنَّ «يعقوب» منصوب عطفا علىٰ «إسحاق»، كأنَّه ضمّن الفعل «بشّرنا» وهبنا علىٰ التوهّم، والتقدير علىٰ هذا: ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب[4].

والجرّ في نحو قول زهير ابن أبي سلمىٰ:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا[5]

حيث يرىٰ البعض أنّه عطف «سابقٍ» علىٰ خبر «ليس» وهو «مدركَ»

(1) البيت من الوافر، وهو في ديوانه ص 165؛ والمعجم المفصّل في شواهد اللغة العربية للدكتور إميل يعقوب 205/5.

(2) شرح أبيات سيبويه للسيرافي 31/2.

(3) هود: 70. وهي قراءة ابن عامر وحمزة ، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي بالرفع «يَعْقُوبُ»، واختلف عن عاصم، فروىٰ عنه أبو بكر بالرفع، وروىٰ عنه حفص بالنصب. انظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ص 338.

(4) انظر الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري 411/2؛ والبحر المحيط في التفسير لأبي حيّان 183/6؛ ومغني اللبيب لابن هشام 126/2.

(5) البيت من الطويل، وهو له في ديوانه ص 76؛ والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية لإميل يعقوب 312/8.

علىٰ توهّم وجود الباء الجارّة في خبر «ليس»، والتقدير: لست بمدركٍ ما مضىٰ ولا سابقٍ؛ أي: عطف علىٰ التوهّم[1].

والجزم في نحو قوله تعالىٰ: ﴿رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[2]، فقد حكىٰ سيبويه عن شيخه الخليل: أنَّه جزم «لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه تكلَّموا بالثاني، وكأنَّهم قد جزموا قبله، فعلىٰ هذا توهّموا هذا»[3].

وسأقتصر في هذا البحث علىٰ تسليط الضوء علىٰ النوع الأوّل، وهو العطف بالرفع علىٰ اسم «إنّ» المنصوب قبل استكمال الخبر؛ لأنّه الأكثر انتشارا علىٰ الألسن، ولما دار حوله من خلاف كبير بين النحاة المجيزين والمانعين؛ وذلك بذكر آرائهم وأدلّتهم التي اعتمدوا عليها ومناقشة هذه الأدلّة ومحاولة الترجيح بينها كلّما أمكنني ذلك.

التمهيد:

العطف في اللغة الميل والانثناء، «عطف يعطف عطفا: مال ... وعطف عليه: أشفق كتعطف، قال شيخنا: صرحوا بأنَّ العطف بمعنىٰ الشفقة مجاز من العطف بمعنىٰ الانثناء، ثم استعير للميل والشفقة إذا عدي بـ«علىٰ»، وإذا

(1) انظر ضرائر الشعر لابن عصفور ص 280؛ ومغني اللبيب لابن هشام 125/2، 126.

(2) المنافقون: 10. وهي قراءة «جمهور السبعة ... وقرأ الحسن وابن جبير وأبو رجاء وابن أبي إسحاق ومالك بن دينار والأعمش وابن محيصن وعبد الله بن الحسن العنبري وأبو عمرو: «وأكون» بالنصب عطفا علىٰ «فأصدق»، وكذا في مصحف عبد الله وأبي. وقرأ عبيد بن عمير: «وأكون» بضم النون علىٰ الاستئناف؛ أي: وأنا أكون». البحر المحيط لأبي حيّان 184/10، 185.

(3) البحر المحيط في التفسير لأبي حيّان 184/10.

عدِّي بـ«عن» كان على الضدّ»[1].

والتوهّم في اللغة الظنّ، «تَوَهَّمَ: ظنَّ كما فِي الصِّحاحِ، وقال أبو البقاء: هو سَبْقُ الذِّهن إلى الشَّيء ... تَوَهَّمَ الشيء: تخيَّله وتمثَّله، كان في الوجود أو لَم يَكُن»[2].

والعطف في الاصطلاح «تابع يدل على معنى مقصود بالنسبة مع متبوعه، يتوسّط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، مثل: قام زيد وعمرو، فـ«عمرو» تابع مقصود بنسبة القيام إليه مع «زيد»»[3].

أمَّا العطف على التوهّم في الاصطلاح فهو أن يكون العامل في العطف على التوهّم مفقودًا وأثرُهُ موجودٌ، أو موجودًا وأثرُهُ مفقودٌ[4].

فمثال الأوّل: ليس زيدٌ قائمًا ولا قاعدٍ، فـ«قاعدٍ» جاءت مجرورة على توهّم وجود عامل الجرّ في المعطوف عليه، وهو «قائمًا»؛ أي: ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ.

ومثال الثاني: ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا، فـ«قاعدًا» جاءت منصوبة على توهّم عدم وجود عامل الجرّ في المعطوف عليه، وهو «قائمٍ»؛ أي: ليس زيد قائما ولا قاعدا[5].

(1) تاج العروس للزبيدي (عطف) 165/24.
(2) تاج العروس للزبيدي (وهم) 64/34.
(3) التعريفات للجرجاني ص 153. وانظر التوقيف على مهمّات التعاريف 243/1؛ وكشّاف اصطلاحات الفنون للتهانوني 1187/2.
(4) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي 482/2؛ وضرائر الشعر لابن عصفور ص 279 وما بعدها؛ والبحر المحيط لأبي حيّان 185/10؛ والنحو الوافي لعبّاس حسن 609/1، 610، 611.
(5) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي 482/2؛ والنحو الوافي لعبّاس حسن 609/1، 610، 611.

وهذا النوع من العطف تجده يتردّد كثيرا في مواطن مختلفة من لسان العرب نثرا وشعرا، وما جاء منه علىٰ هذه الهيئة في القرآن الكريم عبّر عنه بعض العلماء الذين يقولون به بالعطف علىٰ المعنىٰ تأدبا، قال الشهاب: «لكنه إذا وقع في القرآن يسمىٰ العطف علىٰ المعنىٰ تأدبا كما يسمّىٰ الزائد صلة»[1].

العطف بالرفع علىٰ اسم «إنَّ» قبل استكمال الخبر

اختلف النحاة علىٰ عدّة آراء في عامل الرفع في المعطوف عندما يكون المعطوف عليه غير مرفوع، وذلك في نحو قول ضابئ بن الحارث البرجمي:

فمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالمدَينةِ رَحْلُهُ فَإِنّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ[2]

فقوله: «قيَّارٌ» وهو المعطوف جاء مرفوعا مع أنّ المعطوف عليه وهو ضمير المتكلّم الياء في قوله: «فإنّي» في محلّ نصب بـ«إنّ»، والذي تقتضيه القواعد أن يكون «قيّارٌ» منصوبًا؛ لأنّه معطوف علىٰ معطوف عليه واقع في محلّ نصب.

فذهب فريق منهم إلىٰ أنّه مرفوع علىٰ التوهّم؛ أي: علىٰ توهّم عدم ذكر «إنّ»، وأنَّ اسم «إنّ» ما زال علىٰ رفعه، وبالأخصّ عندما يكون اسم «إنَّ» مبنيا فلا تظهر عليه علامات الإعراب كما هو الحال في البيت السابق[3].

وفي تخريج الشاهد وجوه أخرىٰ من أهمّها:

(1) حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي «عنايه القاضي وكفاية الراضي» 382/7. وانظر همع الهوامع للسيوطي 280/6.

(2) البيت من الطويل، وهو له في الأصمعيات للأصمعي ص 184؛ والمعجم المفصل في شواهد اللغة العربية لإميل يعقوب 322/1.

(3) انظر مغني اللبيب لابن هشام 122/2.

الأوّل- أنّ ما بعد الواو وهو «قيّار» مبتدأ خبره محذوف دلّ عليه خبر «إنّ» المذكور وهو «غريب»، وتقدير الكلام عندهم: فإني وقيّار كذلك لغريب. والجملة على هذا اعتراضية بين اسم «إنّ» وخبرها لا معطوفة[1].

والذي يؤكّد أنَّ «غريب» خبر «إنّ» وليس خبر «قيار» على هذا الرأي دخول لام الابتداء عليه؛ لأنّ لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ إلاّ شذوذا[2]، قال ابن مالك:

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء نحو: إني لوزر[3]

وأيضا عدم تثنيته للخبر؛ لأنَّه لو عطف على اسم «إنَّ» لوجب أن يقال: فإني وقيار بها لغريبان؛ لأنَّه حينئذ يكون خبرًا عن الاثنين[4].

ويمكن الردّ على دخول لام الابتداء وعدم التثنية بقول بشر بن خازم:

وَإِلاَّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ[5]

فالشاعر لم يدخل لام الابتداء على الخبر، كما قام بجمعه وهو «بغاة»، فجاز أن يكون خبرًا عن الاثنين.

الثاني- أنّه معطوف على محلّ اسم «إنّ»؛ لأنّه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ؛ أي: أنّ أصل الكلام: أنا وقيار بها غريب.

الثالث- أنّه معطوف على محلّ «إنّ» واسمها؛ لأنّه في الأصل محلّ

(1) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 174/1.
(2) انظر اللباب في علل البناء والإعراب 213/1.
(3) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 167/1.
(4) انظر الانتصاف من الإنصاف لمحمّد محيي الدين عبد الحميد 94/1.
(5) تقدّم تخريجه.

للابتداء؛ أي: أنّ أصل الكلام: أنا وقيار بها غريب.

الرابع- جواز أن يكون «قيّار» مبتدأ و«بها» خبره[1].

والشواهد على هذا النوع من التركيب وما شابهه كثيرة في العربية نثرًا وشعرًا، فمن النثر قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[2].

حيث جاءت لفظة «الصابئون» مرفوعة، والقياس أن تكون منصوبة؛ لأنّها معطوفة على ما بعد «إنّ»؛ إي: والصابئين، وهي القراءة الأخرى[3].

وقد ذهب بعضهم إلى أنَّ «هذا غلط الكاتب؛ حيث كتب مصحف الإمام، ... واحتجّ بما روي عن عائشة أنَّها قالت: ثلاثة أحرف في المصحف غلط من الكاتب، قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[4]، وقوله: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾[5]، وقوله: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[6]»[7].

---

(1) انظر اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري 213/1؛ وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 173/1، 174.

(2) المائدة، الآية: 71.

(3) انظر معاني القرآن للأخفش 285/1. و«قرأ عثمان، وأُبي، وعائشة، وابن جبير، والجحدري: «والصابئين». قال الزمخشري: وبها قرأ ابن كثير ... وقرأ القرّاء السبعة: «والصابئون» بالرفع». البحر المحيط لأبي حيّان 325/4. وانظر المحرّر الوجيز لابن عطية 219/2.

(4) النساء، الآية: 162.

(5) المائدة، الآية: 69. وهي بتمامها: ﴿لَّكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾. وقرأ ابن جبير، وعمرو بن عبيد، والجحدري، وعيسى بن عمر، ومالك بن دينار، وعصمة عن الأعمش ويونس وهارون عن أبي عمرو: «والمقيمون». انظر البحر المحيط لأبي حيّان 134/4.

(6) طه، الآية: 63. وقرأت عائشة والحسن والنخعي والجحدري والأعمش وابن جبير وابن عبيد وأبو عمرو «إنَّ هذين لساحران». انظر البحر المحيط لأبي حيّان 350/7.

(7) بحر العلوم لأبي الليث السمرقندي 463/2. وانظر معالم التنزيل في تفسير القرآن للبغوي 309/2.

وروي عن عثمان أنَّه نظر في المصحف فقال: «إنَّ في المصحف لحنا ستقيمه العرب بألسنتها، فقيل له: ألا تغيّره؟ فقال: دعوه فإنَّه لا يحلّ حراما ولا يحرّم حلالا، وعامّة الصحابة وأهل العلم علىٰ أنّه صحيح»[1].

وللابتعاد بالنصّ القرآني عند دائرة التخطئة والردّ، والقول بعطف التوهّم، وهو ما يعبّر عنه إذا جاء ما يوحي به في النصّ القرآني بالعطف علىٰ المعنىٰ تأدّبا، ووجهّت هذه القراءة توجيهات أخرىٰ كثيرة من أهمّها:

الأوّل- أنّه مرفوع بالابتداء، وهو منوي به التأخير، وهو مذهب الخليل وسيبويه[2]؛ أي: «كأنّه قال: «إنّ الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون والنصارىٰ» كذلك»[3].

وعلّل الزمخشري للتقديم بقوله: «فإن قلت: ما التقديم والتأخير إلا لفائدة فما فائدة هذا التقديم؟ قلت: فائدته التنبيه علىٰ أنَّ الصابئين يتاب عليهم إن صحّ منهم الإيمان والعمل الصالح فما الظنّ بغيرهم؟ وذلك أنّ الصابئين أبين هؤلاء المعدودين ضلالا وأشدّهم غيّا، وما سمّوا صابئين إلاّ لأنّهم صبأوا عن الأديان كلّها؛ أي: خرجوا .. ومجرىٰ هذه الجملة مجرىٰ الاعتراض في الكلام»[4].

الثاني- أنّه معطوف علىٰ موضع اسم «إنّ»؛ لأنّه قبل دخول «إنّ»

(1) معالم التنزيل في تفسير القرآن للبغوي 309/2. وانظر بحر العلوم لأبي الليث السمرقندي 463/2.

(2) انظر الكتاب لسيبويه 155/2.

(3) المحرّر الوجيز لابن عطية 219/2.

(4) الكشّاف للزمخشري 666/1.

كان في موضع رفع، وهو مذهب الكسائي والفرّاء، والكسائي يجيز رفع المعطوف علىٰ الموضع سواء كان الاسم ممّا خفي فيه الإعراب أو ظهر، والفرَّاء يجيز ذلك بشرط خفاء الإعراب كما في الآية الكريمة[1].

ويبدو أنّ ما أجازه الكسائي هو الأقرب إلىٰ الصّواب؛ لكثرة وروده وقد ظهر عليه الإعراب في اللسان العربي نثرا وشعرا[2].

الثالث- أنَّه مرفوع لعطفه علىٰ الضمير المرفوع في هادوا[3]، ورد بأنّ العطف عليه يقتضي أنَّ «الصابئون» تهوّدوا، وليس المقصود كذلك[4]، بالإضافة إلىٰ أنّ العطف علىٰ الضمير المرفوع المتّصل قبيح[5]، أو غير جائز من غير فصل ولا تأكيد إلاّ علىٰ مذهب الكوفيين[6].

الرابع- أن تكون «إنَّ» بمعنىٰ «نعم» حرف جواب وما بعدها مرفوع بالابتداء[7]، وقد اختلف النحاة هل تأتي «إنَّ» حرف جواب بمعنىٰ «نعم»؟ فأثبت ذلك سيبويه والأخفش، وصحّحه ابن عصفور وابن مالك، وأنكره أبو عبيدة[8].

ومن أثبت لها هذا المعنىٰ استشهد بقول عبد الله بن الزبير لابن الزبير

(1) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي 482/2؛ والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري 186/1.
(2) كما سيأتي في أغلب الشواهد نثرًا وشعرًا وما قاله سيبويه.
(3) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري 155/1؛ والبحر المحيط لأبي حيان 325/4.
(4) انظر البحر المحيط لأبي حيان 325/4.
(5) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري 155/1.
(6) انظر حروف المعاني والصفات للزجّاجي ص 56.
(7) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجّاج 193/2؛ والمحرّر الوجيز لابن عطية 219/2؛ والبحر المحيط لأبي حيان 325/4.
(8) انظر همع الهوامع للسيوطي 510/1.

الأسدي -عندما قال له: لعن الله ناقة حملتني إليك-: إنّ وراكبها؛ أي: نعم ولعن راكبها[1].

فيكون و«الصابئون» علىٰ هذا الوجه معطوفا علىٰ ما قبله من المرفوع، وهذا ضعيف؛ لأنَّ ثبوت «إنّ» بمعنىٰ نعم فيه خلاف بين النحويين، وعلىٰ تقدير ثبوت ذلك من لسان العرب فتحتاج إلىٰ شيء يتقدّمها يكون تصديقا له، ولا تجيء ابتدائية أوّل الكلام من غير أن تكون جوابا لكلام سابق[2].

الخامس- أنَّ النصب بـ«إنَّ» ضعيف، وردّ الزجّاج هذا الرأي بقوله: أنَّ «إنَّ» أقوىٰ النواصب»[3]، وهي أمّ باب النواصب.

السادس- أنّ العطف بالرفع في هذا الموضع وما شابهه لم يأت هكذا، بل جاء لغرض بلاغي، وهو عدم توكيد المعطوف بالرفع، وقد جاء هذا القول في معرض حديث الدكتور فاضل السامرائي عن هذه الآية؛ حيث قال: «والذي يبدو لي في هذا الأمر أن ثمّة فرقًا في المعنىٰ بين الرفع والنصب، فإنَّ العطف بالنصب علىٰ تقدير إرادة «إنَّ»، والعطف بالرفع يكون علىٰ غير إرادة «إنَّ»، ومعنىٰ هذا أنَّ العطف بالرفع غير مؤكّد»[4]، وقال -أيضا-: «ذلك أنَّ «الصابئين» لما كانوا أبعد المذكورين ضلالا كما ذكر المفسّرون خولف في توكيدهم فكانوا أقلّ توكيدًا»[5].

(1) انظر شرح التسهيل لابن مالك 33/2.

(2) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجّاج 193/2؛ والمحرّر الوجيز لابن عطية 219/2؛ والبحر المحيط لأبي حيان 325/4.

(3) المحرّر الوجيز لابن عطية 219/2.

(4) معاني النحو للدكتور فاضل السامرائي 339/1.

(5) معاني النحو للدكتور فاضل السامرائي 341/1.

وقوله تعالىٰ -علىٰ ما رواه أبو الخطاب عن بعضهم-: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾[1]؛ حيث وردت لفظة «ملائكة» مرفوعة، وهي معطوفة علىٰ لفظ الجلالة «الله» المنصوب.

ونقل عن أبي الخطّاب -أيضا- أنّه سمع الفصحاء من المحرمين يقولون: «إنَّ الحمدَ والنعمةُ لَكَ والملك لا شريك لك»[2]؛ حيث وردت لفظة «النعمة» مرفوعة، وهي معطوفة علىٰ لفظة «الحمد» المنصوبة.

وقول حسَّان بن ثابت:

إنَّ شَرْخَ الشَّبَابِ وَالشَّعْرُ الأَسْـــــ ـــــوَدُ مَا لَمْ يُعَاصَ كَانَ جُنُونا[3]

حيث وردت لفظة «الشعر» مرفوعة، وهي معطوفة علىٰ لفظة «شرخ» المنصوبة.

قال سيبويه: «واعلم أنَّ ناسا من العرب يغلطون فيقولون: إنَّهم أجمعون ذاهبون، وإنَّك وزيد ذاهبان؛ وذاك أنَّ معناه معنىٰ الابتداء، فيُرىٰ أنَّه قال: هم»[4].

وقد اختلف النحاة في فهم المقصود من لفظة سيبويه «يغلطون»؛ حيث فسّر بعضهم قوله «يغلطون» بمعنىٰ يخطئون؛ أي: أنّ سيبويه يذهب إلىٰ تخطئة هذا الاستعمال ولا يجيزه، قال ابن مالك: «وغَلَّط سيبويه من قال:

(1) الأحزاب، الآية: 56. وهي قراءة ابن عبّاس، وقراء الجمهور «وملائكتَه» بالنصب. انظر المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية 398/4.

(2) مجاز القرآن لأبي عبيدة 22/2.

(3) البيت من الخفيف، وهو في ديوانه ص 282؛ والمعجم المفصّل شواهد اللغة العربية للدكتور إميل يعقوب 52/8.

(4) الكتاب لسيبويه 155/2.

إنَّهم أجمعون ذاهبون، وإنَّك وزيد ذاهبان، فقال: واعلم أنَّ ناسا من العرب يغلطون فيقولون: إنَّهم أجمعون ذاهبون، وإنَّك وزيد ذاهبان، وذلك أنَّ معناه معنىٰ الابتداء، فيرىٰ أنَّه قال: «هم» كما قال:

..... لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلاَ سَابِقٍ شَيْئًا .....[1]»[2]

وقد اعترض بعض النحاة علىٰ سيبويه وفق فهمهم لعبارته السابقة؛ حيث قال: «وهذا غير مرضي منه رحمه الله، فإنَّ المطبوع علىٰ العربية كزهير قائل البيت لو جاز غلطه في هذا لم يوثق بشيء من كلامه، بل يجب أن يعتقد الصواب في كلّ ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغيّر الطباع، وسيبويه موافق علىٰ هذا، ولولا ذلك ما قبل نادرا، كـ: لدُن غدوةً، و: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ»[3].

وفسّر بعضهم لفظة «يخطئون» بمعنىٰ آخر، وهو يتوهّمون؛ أي: أنّ هذا التفسير هو ما يريده سيبويه علىٰ هذا الرأي، وهو أنّه يجيز هذا الاستعمال، قال السيرافي: «قد ذكر بعض النحويين أنَّ الغلط إنَّما وقع في أنَّهم أجمعون؛ لأنَّ لفظ هم يكون للرفع في قولك: هم قائمون، وأشباه ذلك، فتوهّموا أنَّهم في تقدير: هم أجمعون»[4].

---

(1) جزء بيت من الطويل، وتمامه:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلاَ سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

وهو لزهير في ديوانه ص 140؛ والمعجم المفصّل في شواهد اللغة العربية للدكتور إميل يعقوب 321/8.

(2) شرح التسهيل لابن مالك 52/2.

(3) شرح التسهيل لابن مالك 51/2، 52. وانظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيّان 197/5.

(4) شرح كتاب سيبويه للسيرافي 482/2. وانظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي=

هذا من جهة السماع، أمّا من جهة القياس فكان القياس مبنيا على قسمين:

1- جواز العطف على اسم «لا» بالرفع قبل تمام الخبر، نحو: لا رجلَ وامرأةٌ أفضل منك، قال ابن الأنباري على لسان الكوفيين: « أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع «لا»، نحو: لا رجلَ وامرأةٌ أفضلُ منك، فكذلك مع «إنَّ»؛ لأنّها بمنزلتها، وإن كانت «إنّ» للإثبات و«لا» للنفي»[1]، والعرب كما تعلم يحملون الشيء على ضدّه كما يحملونه على نظيره[2].

2- جواز العطف بالرفع على اسم «إنّ» بعد استكمال الخبر، نحو: إنَّ زيدا قائم ومحمدٌ، كذلك يجوز العطف بالرفع قبل استكمال الخبر، وهذا الكلام «يدل عليه أنَّا أجمعنا على أنّه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر؛ لأنّه لا فرق بينهما»[3].

وبالأخصّ إذا أخذنا بالرأي الذي يقول بأنّ «إنّ» لا تعمل في الخبر لضعفها، وإنّما الخبر مرفوع بالذي كان مرفوعا به قبل دخولها، وإذا صحّ أنّ الخبر مرفوع بالذي كان مرفوعا به قبل دخولها فلا مشكلة إذن؛ «لأنّه إنَّما كانت المسألة تفسد أن لو قلنا إنّ «إنَّ» هي العاملة في الخبر فيجتمع عاملان فيكون محالا»[4].

= حيّان 197/5.

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري 159/1.

(2) انظر شرح التسهيل لابن مالك 256/2؛ والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيّان 228/3.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري 159/1.

(4) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري 159/1.

إنّ هذه الشواهد وما قاله سيبويه فيه دلالة واضحة على جريان هذا الاستعمال على ألسنة العرب، قال محمّد محيي الدين عبد الحميد: «ممّا لا يستطيع أن يجحده واحد من النحاة أنّه قد ورد عن العرب -في جملة صالحة من الشعر، وفي بعض النثر- وقوع الاسم المرفوع مسبوقا بالواو بعد اسم «إنَّ» المنصوب وقبل خبرها»[1].

والبحث لهذا الأسلوب عن تخريجات؛ أي: تأويلات وتقديرات كثيرة بعضها بعيد عن الصواب والمنطق فيه مبالغة وزيادة في التعقيد، وأمَّا الأخذ بالرأي الذي يجيز العطف على التوهّم ففيه تيسير؛ وعلى هذا فإنّ التأويلات التي ذكرها المانعون هي عناء لا مسوغ لاحتماله، يريحنا منه الأخذ بالرأي الذي يبيح الأمرين: الرفع والنصب[2].

و«ممّا يجب التفطن له أنَّ كلّ واحد من هذه الاعتبارات وأشباهها لا يصحّ الالتجاء إليه بداعي التمحّل المحض في تصحيح كلمة لم يتّضح في السياق مرماها المعنوي السليم ولا مهمّتها في توضيح المراد، ولا يصحّ تلمّس التصويب لمن نطق بها عفوا على غير هدي لغوي يؤدّي إلى المعنى المقصود، وإلا صارت اللغة لعبا ولهوا، وإنّما نلجأ إلى التأويل حين يكون هو الوسيلة لتحقيق المعنى المراد الصادر عن قصد، لقيام قرينة تفرضه وتأبى سواه»[3].

ولكنّ عدم إنكاره لا يعني القياس عليه والأخذ به في كلامنا وكتابتنا، بل يجب الاقتصار عليه في المسموع قدر الإمكان، قال عبّاس حسن: «يتردّد

(1) منحة الجليل بشرح ابن عقيل لمحمّد محيي الدين عبد الحميد 173/1.
(2) انظر النحو الوافي لعبّاس حسن 670/1.
(3) النحو الوافي لعبّاس حسن 670/1.

في مواطن مختلفة من كتب النحو ما يسمّى: «العطف على التوهّم»، وهو نوع يجب الفرار من محاكاته قدر الاستطاعة»[1].

«وبالرغم من الاعتبارات السالفة تقضي الحكمة ألاّ نلجأ إلى استعمال تلك الأساليب ما وجدنا مندوحة للبعد عنها، ومن الخير أن نكتفي في العطف على اسم «إنّ» بضبط المعطوف منصوبا فقط، سواء أكان العطف قبل مجيء الخبر أم بعده؛ لأنّ هذا هو المسلك الظاهر المتّفق عليه، والنهج الواضح الذي يعدّ اتّباعه من أهمّ مقاصد البلغاء، ما لم يوجد مقصد أسمى يدعو للعدول المحتّم عنه، كاقتضاء المقام أن يكون العطف عطف جمل لا عطف مفردات؛ لأنّ الأوّل يؤدّي غرضا غير الذي يؤدّيه الثاني»[2].

الخاتمة:

في ختام هذا البحث المتواضع والذي أرجو أن يكون قد أسهم ولو جزئيا في تقديم شيء ولو كان يسيرا للغة العربية ومحبّيها، يمكن أن أقدّم له خلاصة بسيطة تشتمل على أهمّ النتائج والتوصيات التي وقفت عليها:

أوّلا- النتائج:

1- التوهّم بصفة عامّة ظاهرة موجودة في اللسان العربي شعرا ونثرا، وفي أكثر من أسلوب نحوي، ولا يمكن بأي حال إنكارها.

2- اختلف النحاة في جواز العطف بالرفع على اسم «إنّ» المنصوب قبل استكمال الخبر بين: مانعين مطلقا، ومجيزين دون شرط أو قيد، ومجيزين بشروط.

(1) النحو الوافي لعبّاس حسن 609/1.

(2) النحو الوافي لعبّاس حسن 670/1. وانظر 610/1، 611.

3- يرى الباحث جواز العطف بالرفع على اسم «إنّ» المنصوب قبل استكمال الخبر؛ وذلك لكثرة وروده في لسان العرب شعرا ونثرا، وبعده عن التأويل والتعقيد والتمحّل والتقدير.

4- ما ورد من هذا الأسلوب في القرآن لا يعبّر النحاة عنه بالتوهّم، بل يعبّرون عنه بالعطف على المعنى تأدّبا.

ثانيا- التوصيات:

1- على المتكلّم والكاتب أن يبتعد قدر الإمكان عن محاكاة هذا النوع من الأساليب ما وجد طريقة للبعد عنها.

2- لا داعي لكثرة التأويلات والتقديرات والتخريجات التي لا طائل من ورائها في كثير من الأحيان، وبالأخصّ إذا كان هناك مجال لغيرها.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الأصمعيات، للأصمعي أبي سعيد عبد الملك بن قريب، احمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط 7، 1993م.
- الانتصاف من الإنصاف، لمحمّد محيي الدين عبد الحميد، طبع بهامش الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين اللاحق.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين، لأبي البركات الأنباريّ، تحقيق محمّد محيي الدين، المكتبة العصريّة، صيدا وبيروت، لا ط، 1414هـ، 1993م.
- بحر العلوم، لأبي الليث السمرقندي، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الرحيم أحمد الزقّة،

مطبعة الإرشاد، بغداد، ط 1، 1405هـ، 1985م.

- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق صدقي محمّد جميل، دار الفكر، بيروت، لا ط، 1420هـ.

- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد مرتضى الزبيدي، تحقيق حسب الجزء، مراجعة مجموعة بحسب الجزء، التراث العربي، الكويت، ط 1، تواريخ مختلفة بحسب الأجزاء.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط 1، لا ت.

- التعريفات، للشريف الجرجاني، ضبطه وصححه محمّد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1403هـ، 1983م.

- التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج، للدكتور وهبة الزحيلي، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط 2، 1418هـ.

- التوقيف على مهمّات التعاريف، لزين الدين محمّد بن تاج العارفين، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 1410هـ، 1990م.

- حاشية الشِّهاب على تفسير البيضاوي، المسمَّاة: «عناية القاضي وكفاية الرَّاضي على تفسير البيضاوي»، لشهاب الدين أحمد الخفاجي، دار صادر، بيروت، لا ط، لا ت.

- حروف المعاني والصفات، لأبي القاسم الزجّاجي، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1984م.

- ديوان بشر بن خازم الأسديّ، تحقيق الدكتور عزّة حسن، مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، لا ط، 1379هـ، 1960م.

- ديوان حسّان بن ثابت الخزرجيّ، شرحه وكتب هوامشه وقدّم له الأستاذ عبدا مهنا، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط 2، 1414هـ، 1994م.

- ديوانه زهير بن أبي سلمى، اعتنى به وشرحه حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، ط 2،

1426هـ، 2005م.

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط 20، 1400هـ، 1980م.

- شرح أبيات سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق الدكتور محمّد علي الريح هاشم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، لا ط، 1394هـ - 1974م.

- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيّد والدكتور محمّد بدوي المختون، هجر، القاهرة، ط 1، 1410هـ، 1990م.

- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2008م.

- ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق السيّد إبراهيم محمّد، دار الأندلس، بيروت، لا ط، لا ت.

- كتاب السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، القاهرة، ط 2، 1400هـ.

- الكتاب «كتاب سيبويه»، لأبي بشر عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1408هـ، 1988م.

- كشّاف اصطلاح الفنون ، للعلاّمة محمّد بن علي التهانوي، تقديم وإشراف ومراجعة الدكتور رفيق العجم، تحقيق الدكتور علي دحروج، نقل النصّ الفارسي إلى العربية الدكتور عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية الدكتور جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط 1، 1996م.

- الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل، لمحمود بن عمر الزمخشري ، ضبط وتوثيق أبي عبد الله الداني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 3، 1407هـ، 2006م.

- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق الدكتور غازي مختار طليمات،

دار الفكر، دمشق، ط 1، 1416هـ 1995م.

- مجاز القرآن ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، عارضه بأصوله وعلّق عليه الدكتور محمّد فواد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، لا ط، لا ت.

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1422هـ، 2001م.

- معالم التنزيل في تفسير القرآن، لأبي محمّد الحسين البغوي، حقّقه وخرّج أحاديثه محمّد عبد الله النمر وعثمان جمعة ضميرية وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط 4، 1417هـ، 1997م.

- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجّاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط 1، 1408هـ، 1988م.

- معاني النحو، للدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 1420هـ، 2000م.

- المعجم المفصّل في شواهد العربية، للدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ، 1996م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق بركات يوسف هبّود، دار الأرقم، بيروت، ط 1، 1419هـ، 1999م.

- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمّد محيي الدين عبد الحميد، طبع بهامش شرح ابن عقيل المتقدّم.

- النحو الوافي، لعبّاس حسن، دار المعارف، القاهرة، ط 8، 1986م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطيّ، تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرّم، عالم الكتب، القاهرة، لا ط، 1421هـ، 2001م.